جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة البصرة

كلية الادارة والاقتصاد القرنة

قسم التمويل والاستثمار

مادة نقود وبنوك

المرحلة الثانية

الاستاذ خالد جميل كامل

خالد جميل كامل

قيمة النقود والعوامل المؤثرة فيها

- تعرف قيمة النقود على انها (مقدار السلع والخدمات التي يمكن مبادلتها بوحدة النقد) .
- هنالك ثلاث معاني لقيمة النقود وهذه المعاني هي :

١- القيمة الاسمية للنقود .

٢- القيمة الحقيقية للنقود .

٣- القيمة الخارجية للنقود .

١- القيمة الاسمية للنقود ويطلق عليها احياناً القيمة القانونية للنقود .

وقيمة النقود الاسمية في ظل القواعد المعدنية للنقود تعتمد على قيمة المعدن الذي نسبت اليه ، اما قيمة النقود الاسمية في ظل النظام الورقي فأنها تعتمد على قيمة الورقة المصنوع منها العملة ، وعلية فالقيمة الاسمية للنقود تتمثل في الشكل المادي المصنوعة منه النقود والنقوش المرسومة عليه وكذلك الرقم المكتوب عليه .

٢- القيمة الحقيقية للنقود

عبارة عن قيمة مبادلة الوحدة النقدية بالسلع والخدمات ، اي ان قيمة وحدة النقد تتغير تبعاً للتغير الحاصل بالأسعار .

٣- القيمة الخارجية للنقود

وهي عبارة عن معادلة وحدة النقد المحلية بوحدات النقد الاجنبية وهذا ما يطلق علية اسم سعر الصرف

* بعض الملاحظات التي يتم من خلالها قياس قيمة النقود (القوة الشرائية)

- القوة الشرائية للوحدة النقدية في العراق (الدينار العراقي) .
- كمية السلع التي يتم مبادلتها بوحدة النقد .
- قيمة النقود مرتبطة بأسعار السلع و الخدمات .
- قيمة النقود معكوس المستوى العام للأسعار .

$$\text{قيمة النقود (القوة الشرائية)} = \frac{١}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس

نسبة التغير في قيمة النقود =ـــــــــــــــــــــــــــــــــ X ١٠٠%

الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة

مثال رقم (١)

ارتفعت الأسعار في اقتصاد بلد ما في عام ٢٠١٩ بمقدار ١٣٠ % مقارنة مع سنة الاساس ، ما هي نسبة التغير في قيمة النقود ؟

الجواب :

١٠٠

نسبة التغير في قيمة النقود = ـــــــــx ١٠٠ % = ٧٦,٩ %

١٣٠

التحليل هو ماذا يعني لك ذلك :

١- ١٠٠- ٧٦,٩ = ٢٣,١ % نسبة الانخفاض في قيمة النقود .

٢- ارتفاع الاسعار بنسبة (٣٠ %) ادى الى انخفاض قيمة النقد بمقدار (٢٣,١ %) .

٣- الدينار في سنة المقارنة اصبح يساوي (٧٦,٩ %) .

٤- البلد يمر في حالة تضخم نتيجة ارتفاع الاسعار .

مثال رقم (٢)

في بلدا ما انخفضت الأسعار عام ٢٠٢٠ بمقدار (٧٠)% مقارنة مع سنة الاساس ، ما هي نسبة التغير في قيمة النقود في ذلك البلد ؟ .

الجواب

١٠٠

نسبة التغير في قيمة النقود هو = ـــــــــ X ١٠٠ % = ١٤٢,٨ %

٧٠

ما هو التفسير الاقتصادي لهذا الرقم

١- ١٤٢,٨ – ١٠٠ = (٤٢,٨%) نسبة الارتفاع في قيمة العملة (قيمة النقود) .

٢- انخفاض الاسعار بنسبة (٣٠%) ادى الى ارتفاع قيمة النقود بمقدار (٤٢,٨ %) .

٣- الدينار في سنة المقارنة اصبح يساوي (١٤٢,٨ %) .

٤- البلد يمر في حالة كساد نتيجة انخفاض الاسعار .

العوامل المؤثرة في قيمة النقود

هنالك عدة اسباب لتغير قيمة النقود نورد منها الاتي :

اولاً : اسباب تغيير قيمة النقود وفق المنهج الاقتصادي التقليدي :

ان كمية النقود في الاقتصاد هي المؤثر الاساسي لما يحدث لقيمة النقود من تغييرات ، الا ان الاقتصاديين يختلفون في تحديد حجم الاثر الذي تحدثه كمية النقود في تقلبات الاسعار .

- فانصار النظرية الكمية التقليدية يرون ان كمية النقود هي المؤثر الاساسي لتغيرات قيمتها ، في حين ان انصار نظرية كمية النقود الجديدة سعت الى الربط بين كمية النقود وبين حجم الوحدة من الانتاج اي بمعنى انه تنشأ التقلبات الاقتصادية حينما يزيد او ينقص نصيب الوحدة من الانتاج من كمية النقود المتداولة .
- اما انصار النظرية الكينزية ترى ان اسباب التقلبات في المستوى العام للأسعار ترجع الى التقلبات في حجم الطلب الكلي وحجم الانفاق الكلي والمقصود بحجم الانفاق الكلي هو حجم الانفاق النقدي

ثانياً : الاحتكار واثرة على قيمة النقود

مفهوم الاحتكار في الفكر الاقتصادي الحديث هو (ادخار او احتباس شخص ما او جهة ما لسلعة او خدمة معينة لحين ارتفاع قيمتها) .

وللاحتكار اضرار اقتصادية عديدة منها ارتفاع قيمة السلعة المحتكرة حيث يقوم المحتكر بخفض المعروض من السلع والخدمات مقابل نفس مقدار الطلب ، كما قد يقوم المحتكر برفع السعر دون خفض الانتاج وذلك لزيادة ايراداته لكون الطلب على السلع المحتكرة غير مرن نسبياً بسبب عدم وجود بدائل قريبه لها وبالتالي فهو يضمن عدم انخفاض الطلب عند رفع السعر ، ويودي ارتفاع الاسعار الى ظهور ما يسمى بالتضخم في النشاط الاقتصادي مما يعنى ذلك انخفاض قيمة الوحدة الواحدة من النقود

ثالثاً : الاكتناز واثرة على قيمة النقود

مفهوم الاكتناز في الفكر الاقتصادي الحديث هو (الاحتفاظ بالمدخرات في صورة ارصدة نقدية عاطلة) وتقوم النقود في دور الوساطة بين المنتج والمستهلك وبين البائع والمشتري وبين المنتج وصاحب المال او المدخر .

وللاكتناز اثار سلبية على النشاط الاقتصادي حيث يودي الى تقليص الاستثمار وتخفيض الدخول تبعا لذلك ، اما اذا استخدمت الارصدة النقدية العاطلة فان حجم الاستثمار سوف يزداد عن قيمة الادخار في فترة زمنية معينة وهذا ما يفسر تعرض النشاط الاقتصادي في النظم الرأسمالية الى موجات من التضخم المستمر .

وهذا الاكتناز يعني تعطيل كمية من الاموال في الدخول بالعمليات الانتاجية فلو استخدمت هذه الاموال في العمليات الانتاجية لكان لها اثر ايجابي في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الايدي العاملة التي تنتج سلع متنوعة تزيد الانتاج الكلي وايضا تعمل على زيادة الدخول وزيادة الانفاق الكلي من قبل الافراد وهكذا ينتعش الاقتصاد ككل .

كما ان تفضيل السيولة والاكتناز تؤدي الى انخفاض الطلب الفعلي وبالتالي انخفاض الاسعار مما يدفع الافراد الى الاكتناز لشدة طمعهم في زياده جديده للقوى الشرائية للنقود التي بحوزتهم ويزداد الركود الاقتصادي

لذا تلجأ الحكومات لمواجهة هذه الازمات الاقتصادية الى اصدار كميات جديدة من النقود وطرحها للتداول ، ويودي استمرار هذه السياسة الى زيادة الطلب الفعلي عن الانتاج مما يحدث ازمة عكسية وهي التضخم

النقود والسيولة والثروة

سبق وان بينا مفهوم النقود في المحاضرات السابقة

اذن ما هو مفهوم السيولة ؟

مقياس لمدى امتلاك الفرد أو المؤسسة الأموال أو الممتلكات التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود للوفاء بالالتزامات الفورية قصيرة الأجل وتعتبر الممتلكات من ضمن السيولة في حال إمكانية تبادلها بسهولة أو بسرعة أو بأقل التكاليف أو بدون تكلفة .

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية اما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر ، وحيث إن الهدف في الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الأزمات المستحقة الإداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وبين الأزمات المطلوب الوفاء بها . لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في حدود التزاماته

أما السيولة في الجهاز المصرفي فتعني : الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الاقتراض وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى بحيث يضطر المصرف إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي .

ويمكن ان تعرف ايضاً (احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء بحيث يتمكن المصرف في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباط في أعماله .

ويمكن للمصارف أن تحقق غايتها في السيولة من خلال الاحتفاظ بمقدار مناسب منها في كل وقت من الأوقات ، أو من خلال اجراء التزامن بين دخول الأموال إليها وخروجها منها .

قياس السيولة

- يجب ان تتناسب كمية النقود في الاقتصاد مع حجم المعاملات للمحافظة على الاستقرار الاقتصاد الوطني وبالتالي يمكن قياس درجة سيولة الشركة عن طريق مقارنة احتياجاتها قصيرة الأجل بموجوداتها قصيرة الأجل لمعرفة مدى قدرة هذه الموجودات على تغطية هذه الاحتياجات .

وتعتبر نسبة التداول (الأصول المتداولة مقسوم على الالتزامات المتداولة) المقياس الشائع لقياس سيولة الشركة كما يمكن استخدام مقياسين أخرين للسيولة هما صافي رأس المال العامل ونسبة السيولة السريعة .

أهمية السيولة

تنبع أهمية السيولة النقدية من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة فالإدارة تهدف من الاحتفاظ بالسيولة النقدية الملائمة لغرض :

١- تدعيم ثقة مقرضيها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بدفع التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها .

٢- الاستمرار في قيام الشركة بعملياتها (نشاطاتها التشغيلية) بشكل مستمر عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل على استمرار هذه الدورة وعدم توقفها والدورة التشغيلية لمنشاة صناعية تبدأ بشراء

المواد الخام ثم تصنيعها ثم بيعها ثم تحصيل ثمنها .

٣- استفادة الشركة من الخصم النقدي باستغلاله إذا ما تم منحه لها عند شرائها للسلع والمواد التي تحتاجها

٤- تجنب الإقراض وعدم الاضطراب إلى دفع كلفة عالية على الأموال المقترضة .

٥- قدرة الشركة والمنشاة على مواجهة التزاماتها اليومية بتوفير جاهزية نقدية كافية لمواجهة الاستحقاقات الآنية الوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق وتفادي خطر الوقوع بالعسر المالي .

٦- مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب منها مبالغ نقدية تكون في متناول يدها فورا .

٧- قدرة المنشاة على تغيير نشاطاتها عندما ينخفض الطلب على السلع المنتجة.

ولهذا فان تحقيق السيولة المناسبة يعتبر من الأهداف المهمة للوظيفة المالية في القطاع الخاص والعام على السواء .

وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية حيث لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عند يريد سحب ودائعه . إذ أن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف . في حين أن المنشأة غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقه وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة والتأثير على سلامة المركز المال للمنشأة غير المصرفية.